مجلة العلوم الإنسانية المجلد19/العـدد 02 (2019)، ص 329- 348

السياسات التنموية في المنطقة العربية: بين تحديات الهوية ورهانات المساواة المجتمعية

Development Policies in the Arab Region: Between identity challenges and Social equality bets

هشام دراجي[1]، أ.د نور الدين دخان [2]

[1] مخبر العلوم السياسية الجديدة، جامعة المسيلة (الجزائر)، hichem.derradji@univ-msila.dz

[2] مخبر العلوم السياسية الجديدة، جامعة المسيلة (الجزائر)، dakhane.noureddine@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2019/08/14 تاريخ القبول: 2019/10/28 تاريخ النشر: 2019/12/19

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على مسألة الهوية وانعكاساتها المختلفة على السياسات التنموية المنتهجة في المنطقة العربية، حيث يُطرح في الغالب سؤال الهوية بشدة في العديد من الدول العربية قبل رسم وتحديد مختلف السياسات والبرامج التنموية، ففي كثير من الأحيان يشكل هذا السؤال نوع وحجم هذه المشاريع والبرامج، وهو ما أنتج لنا مع مرور الزمن العديد من الإشكاليات المتعلقة بالمساواة المجتمعية من جهة، وأحدث أيضا الكثير من الصراعات داخل النسيج الاجتماعي الواحد من جهة أخرى، فقد أدت مختلف هذه التجليات في بعض الدول العربية إلى بروز مطالب انفصالية عديدة، نجح بعضها في تحقيق مطالبه على غرار ما حدث في السودان، في حين يواصل البعض الآخر محاولاته تحقيق أهدافه كالأكراد في العراق، وهو ما يقودنا إلى التأكيد على خطورة اللامساواة المجتمعية في السياسات التنموية على أمن ووحدة واستقرار الدولة، هذه الخطورة التي يمكن تجاوزها من خلال إرساء قيم المواطنة داخل المجتمع، والعمل على إذابة كل الهويات المختلفة في الهوية الوطنية الجامعة، التي لا تفرق في برامج التنمية بين مواطنيها مهما كانت عرقياتهم أو لهجاتهم المختلفة.

كلمات مفتاحية: السياسات التنموية – المنطقة العربية – الهوية – المساواة المجتمعية – المواطنة

Abstract:

This research paper aims to shed light on the question of identity and its different implications on the development policies adopted in the Arab region. The question of identity is often asked in many Arab countries before drawing and defining the various developmental policies and programs. Which has produced many problems related to social equality on the one hand, and has also caused many conflicts within the social fabric. On the other hand, these different manifestations in some Arab countries led to the emergence of separatist demands Some of them have succeeded in achieving their demands along the lines of what happened in the Sudan, while others continue their attempts to achieve their objectives, such as the Kurds in Iraq, which leads us to emphasize the seriousness of social inequality in development policies on the security, unity and stability of the state. Through the establishment of the values of citizenship within the community, and work to dissolve all the different identities in the national identity of the university, which does not differentiate in the development programs among citizens regardless of their different ethnicities or dialects.

Key words: Identity - Development Policies - Arab Region - Community Equality - Citizenship.

المؤلف المرسل: هشام دراجي، **الإيميل:** hichem.derradji@univ-msila.dz

مقدمة:

تعرف المجتمعات العربية حالة حادة من غياب الثقة في الأنظمة السياسية الحاكمة، وهي الحالة التي تعبر عن حجم الهوة بين الحاكم والمحكوم، هذه الهوة التي بدأت في الاتساع عبر عقود طويلة من الفشل المؤسساتي للدولة في المجال السياسي العربي، وما رافق ذلك الفشل من بروز العديد من الأزمات المرتبطة بشرعية العقد الاجتماعي المنظم لطبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع، وتعتبر في ذات السياق أزمة الهوية أحد أبرز الأزمات التي تعاني منها الأنظمة السياسية العربية على اختلافها.

وفي هذا السياق يحاول الكثير من الباحثين في علم الاجتماع تفسير تعاظم حدة أزمة الهوية في المنطقة العربية من خلال التركيز على طبيعة المجتمعات التعددية ذات البناء الفسيفسائي المتنوع من حيث الأقليات العرقية والعشائرية واللغوية والدينية والطائفية، هذه الأقليات التي تعمل على فرض نفسها بمنطق الأنا مقابل الآخر في محاولة منها تحصيل حقوقها بمختلف الطرق والأساليب غير آبهة في ذلك للصدامات التي قد تجعلها في مواجهة مباشرة مع مختلف الأطراف الأخرى، غير أن هذا الطرح الذي يهمل دور الأنظمة السياسية الحاكمة في تغذية ودعم هذه النزعة الفردانية من خلال غياب مفهوم الدولة الأمة، هذه الدولة التي تساوي بين جميع مواطنيها دون النظر في اختلافاتهم الهوياتية، ويمكن اعتبار المساواة المجتمعية خلال عملية توزيع الثروة بين أفراد المجتمع بمثابة حجر الزاوية في تحديد نجاح مختلف السياسات التنموية المنتهجة.

حيث تعتبر مسألة تحديد السياسات التنموية في المنطقة العربية، وبنائها على أسس عرقية أو عشائرية أو لغوية أو دينية أو طائفية أو غير ذلك من معايير التمييز بين المواطنين، مسألة بالغة الخطورة في سياق المحافظة على الوحدة الوطنية والأمن القومي، فشعور أي أطراف بغياب المساواة المجتمعية، يدفعها إلى التقوقع على نفسها، وبناء ولاءات تحت وطنية تعمل من خلالها على ضمان حقوقها دون الاكتراث بمصير الدولة الوطنية ومستقبلها.

أسئلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة على تساؤل وحيد ورئيسي مفاده، **كيف يمكن لسؤال الهوية وغياب المساواة المجتمعية في سياق بناء السياسات التنموية العربية أن يساهم في فشل الدولة؟** وهو ما يعني التساؤل عن خطر التمييز المجتمعي على الأسس الطائفية

والعرقية، وما يصاحب ذلك من قهر للأقليات المختلفة في إطار توزيع البرامج التنموية على نجاح السياسات التنموية من جهة، وعلى استمرار الدولة واستقرارها من جهة ثانية، فالمساواة المجتمعية هي بمثابة صمام الأمان أمام التفكك والفشل والانهيار الدولاتي الذي تعرفه الكثير من دول الجنوب في العالم.

فرضيات الدراسة:

تفترض هذه الدراسة بأن المنطقة العربية تعاني في سياق بناء سياساتها التنموية العديد من الإشكاليات المتعلقة بالمساواة المجتمعية، خاصة في ظل خصوصية مجتمعاتها التي تتسم بالتعدد العرقي والإثني والديني والطائفي، وحتى اللغوي في بعض المناطق، وأن عملية تطييف هذه السياسات التنموية هو بمثابة فتح للطريق أمام بروز العديد من الأزمات المرتبطة بالمعضلة الأمنية المجتمعية *Societal Security Dilemma*، وفي كل الأحوال، فإننا سنحاول في سياق هذه الدراسة إختبار صحة أو خطأ الفرضيات التالية:

(1) تُبنى السياسات التنموية في المنطقة العربية وفق اعتبارات تراعي التوازنات العشائرية والقبلية ومختلف الخصوصيات المرتبطة بالهوية، ما يجعل من الأقليات تعاني من ويلات التهميش. فوضع الأقليات في العديد من الدول العربية يجعل من أفرادها يعيشون كمواطنين من الدرجة الثانية، على غرار حالة البدون في الكويت، والأمازيغ في الريف المغربي.

(2) كلما كان الهدف وراء السياسات التنموية في المنطقة العربية هو إرضاء جماعات معينة داخل المجتمع على حساب جماعات أخرى، كلما عجل ذلك في حدوث صدام داخل المجتمع من شأنه القضاء على كيان الدولة. فالمعضلة الأمنية المجتمعية في هذا السياق تقوم عادة بسبب جهود الجماعات وراء زيادة أمنها المجتمعي وتعزيز هويتها على حساب بقية الجماعات الأخرى الجماعات الأخرى.

(3) يؤدي شعور الأقليات بعدم المساواة المجتمعية في سياق الاستفادة من السياسات التنموية إلى تراجع ولائها للدولة، في مقابل تنامي ولائها إلى جهات خارجية أخرى ترى أنها تدعمها في سياق تعزيز هويتها ودعم وجودها. فالفراغ الذي تتركه الدولة في علاقتها مع أي جماعة داخلها، تحاول مختلف الأطراف الخارجية الاستثمار فيه، ذلك أن مسألة الولاء والانتماء مسألة وجودية لا يمكن لأي جماعة الاستمرار دون تحديدها وحسم أمرها فيهما.

منهجية الدراسة:

سنحاول التطرق نظريا إلى العديد من الإشكاليات المرتبطة بواقع السياسات التنموية العربية في ظل غياب المساواة المجتمعية والاعتماد على سؤال الهوية كمحدد رئيسي لهذه السياسات، وهو ما يحتم علينا التقيد بمستوى التحليل الخاص بالدولة، انطلاقا من الاعتماد على جملة من المقاربات النظرية، يأتي في مقدمتها اقتراب علاقة الدولة والمجتمع الذي سنحاول من خلاله تقديم تفسيرات نظرية لطبيعة العلاقة بين الدولة ومختلف الجماعات داخل المجتمع، ومحاولة الاعتماد أيضا على اقتراب صنع القرار الذي سنحاول من خلاله معرفة كيف تصنع السياسات التنموية في المنطقة العربة.

تقسيم الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من البحث وراء مختلف المفاهيم ذات الصلة بمفهوم الهوية كالطائفية والعرقية والأقلية، ثم طرح سؤال الهوية وإشكالية المساواة المجتمعية في المنطقة العربية في سياقاته الوصفية بهدف معرفة الواقع الذي تعيشه الشعوب في هذه المنطقة، لننتقل بعد ذلك إلى بيان أهم تداعيات التمييز المجتمعي في السياسات التنموية على الاستقرار السياسي للدولة في المنطقة العربية مع الإشارة إلى حالات السودان والعراق باعتبارهما أبرز التجارب في هذا المجال، لنخلص في الختام إلى محاول قراءة مستقبل الدولة الأمة في المنطقة العربية بالقياس على مؤشرات المواطنة والمساواة المجتمعية.

1. مدخل مفاهيمي لمحددات الدراسة:

1.1 مفهوم السياسات التنموية.

يمكن تعريف السياسات التنموية على أنها: " الأسلوب أو الفلسفة التي تتم بها عملية التنمية، أو هي تحديد خطوط التحرك الجوهرية التي تكفل نقل المجتمع من حالة من حالة التخلف إلى حالة التقدم، كما أنها الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف القومية العليا التي يتم مراعاتها عند وضع الخطط والمشروعات والبرامج، ولا يمكن النظر إليها بمعزل عن الأنشطة المتعددة والمتداخلة التي تنتهي باتخاذ القرارات المؤثرة في المجتمع، وتبدأ هذه الأنشطة أولا بصياغة أهداف عامة يسعى المجتمع للوصول إليها – وهو ما يعبر عنه بصياغة أهداف السياسات التنموية – وتستمر عبر مراحل مختلفة حتى يتم ترجمتها في عدد من الخطط

التفصيلية والبرامج ذات الأهداف المحددة التي يتم تنفيذها عبر شبكة كبيرة من الهيئات والأجهزة " . (الزعبي، 2015، صفحة 26،25)

ومن ناحية أخرى، تعرف السياسات التنموية أيضا بأنها: " مجموعة المبادئ والقرارات التي تتوصل الحكومات والتنظيمات والجماعات والقوى السياسية والمهنية والاجتماعية في إطار ديمقراطي، وبمقتضاها تحدد الأساليب والغايات التنموية للمجتمع، ويتم تحديد تلك السياسات في إطار مجموعة من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تأخذ صور تشريعات في أغلب الأحوال وتحقق الأهداف التنموية المبتغاة ". (الزعبي، 2015، صفحة 27)

ولعل أهم ما يمكن الوقوف عليه من خلال هذه التعاريف هو مدى قدرة السياسات التنموية على التأثير المباشر في المجتمع باعتبارها الفلسفة المحركة لمختلف المشاريع والبرامج التنموية التي تنعكس على الأفراد، وهوما يقودنا للتأكيد على أهمية مشاركة هؤلاء الأفراد في رسم هذه السياسات من خلال القنوات الرسمية المختصة في ذلك.

2.1 مفهوم الهوية.

تكمن هوية الشيء في جملة السمات الجوهرية التي تحدد أنه هذا الشيء أو هذا النوع من الأشياء، وليس الأشياء الأخرى، وتميزه من الأشياء والأنواع الأخرى، غير أن الاعتماد على مسألة الإشارة إلى الاختلافات فقط ليس أمرا كافيا في سياق تحديد هوية الشيء، لأن الكثير من الاختلافات في العادة قد تكون طفيفة أو عادية، وهو ما يجعلها غير قادرة على تعريف الكيان الذي نحن بصدد معرفته. (باريك، 2013، صفحة 30)

وعلى هذا الأساس، فإن للهوية بعدين رئيسين مترابطين يمكن حصرهما في :

- **البعد الأول:** المرتبط بالهوية الشخصية؛ حيث أن الكائنات البشرية عبارة عن مجموعة أفراد متفردين، يملكون مراكز مميزة للإحساس بالذات، وأجساما وتفاصيل ذاتية مختلفة، وحياة داخلية لا يمكن إقصائها، وشعور قوي بالكيان الشخصي والأفكار والآراء الخاصة.
- **البعد الثاني:** المرتبط بالهوية الاجتماعية؛ والتي تتميز بالتداخل والتماسك الاجتماعي، فالناس جماعات عرقية أو دينية أو ثقافية أو مهنية أو قومية أو غيرها

من الجماعات المختلفة، وترتبط هذه الجماعات بالآخرين بطرق رسمية وغير رسمية عديدة. (باريك، 2013، صفحة 30،31)

ولعل أهم ما يمكن التوصل إليه من خلال هاذين البعدين، هو انقسام هوية الأفراد بين الفردية التي يتمياز كل فرد من خلالها بما يشكل بنيته الفيزيولوجية من جهة، والنفسية من جهة أخرى، وبين هوية اجتماعية تقسم التواجد البشري على الأرض إلى عرقيات متنوعة، أو طوائف مختلفة، أو أقليات متماثلة، ويعتبر هذا البعد الأخير بمثابة وحدة التحليل الرئيسية للدراسة، لذلك سنحاول تحديد معنى أهم المصطلحات ذات الصلة في هذا السياق المعرفي.

- ✓ **الجماعات العرقية :**

يمكن تعريف الجماعة العرقية بأنها: " تجمع بشري يرتبط أفراده فيما بينهم من خلال روابط فيزيقية أو بيولوجية كوحدة الأصل، أو السلالة أو السمات الجسمانية، ويعيش أفراد هذا التجمع في ظل مجتمع سياسي أكبر، مشكلا في ذلك لإطار ثقافي حضاري مغاير للإطار الثقافي الحضاري لباقي المجتمع، ويكون عادة أفراد هذا التجمع مدركين لتمايز مقومات هويتهم وذاتيتهم، ويسعون دائما من أجل الحفاظ على هذه المقومات في مواجهة عوامل الضعف والتحلل. (وهبان، 2014، صفحة 04)

وفي سياق سعيهم الدائم للحفاظ على مقوماتهم، يلجئ أفراد هذه الجماعات العرقية إلى العديد من الإجراءات المختلفة مثل:

- العضوية الإجبارية لكل من يولد لأبوين يحملان عضوية الجماعة.
- التزاوج الداخلي من خلال الحرص على زواج ذكور الجماعة من الإناث المنتمين لنفس الجماعة.
- الوعي العرقي المتمثل في إدراك الأفراد لعوامل تمايزهم ومحاولة الحفاظ على مقومات هويتهم، عبر التنشئة الاجتماعية. (وهبان، 2014، صفحة 04)

- ✓ **الجماعات الطائفية:**

يتفق معظم الباحثين والمفكرين على أن الهويات الدينية الجزئية – الطائفية – تقوم على عدة ركائز **أولها:** تعيين الهوية الدينية أو الهوية المذهبية – في دين واحد منقسم – على أساس الجماعة أو الطائفة، وليس على أساس الدولة الأمة، **وثانيتها:** تسييس هذه الهوية كوحدة للفعل الجمعي بدلا من الهويات الاجتماعية كالطبقات أو الهويات الإيديولوجية، سواء

بإزالة الجماعات الأخرى المغايرة أو بإزالة الدولة، وثالثتها: أن الهويات الدينية الجزئية تنشطر بتأثير التنظيمات الاجتماعية كالقبائل والطبقات، أو هي التي تقضي على هذه التنظيمات، ورابعتها: أن الجماعة الجزئية، سواء قامت على انقسام داخل الدين الواحد على أساس المذهب، أو تعدد الأديان، أو تعدد الإثنيات والجماعات القومية ذات المذهب أو الدين المختلف، فإنها ليست كيانا صوانيا، ولا بنية ثابتة مهما بلغت من قوة. (الجبار، 2013، صفحة 24)

- ✓ **الأقليات:**

عرفت الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الأقليات على أنها: " جماعة من الأفراد الذين يتميزون عن بقية أفراد المجتمع عرقيا أو قوميا أو دينيا أو لغويا، وهم يعانون من نقص نسبي في القوة، ولذلك فهم يخضعون لبعض أنواع الاستعباد والاضطهاد والمعاملة التمييزية" . (العجاتي، 2015، صفحة 35)

في حين يعرفها إسماعيل صبري مقلد بأنها: " ذلك الجزء من سكان الدولة الذين ينتمون أو ينتسبون إلى أصل قومي، يختلف عن الأصل القومي الذي ينحدر منه غالبية السكان " . (نوي، 2015، صفحة 44)

أما جيل ديشان فقد حاول تعريف الأقلية باعتبارها: " مجموعة مواطني دولة تمثل أقلية عددية وتوجد في وضعية غير مسيطرة داخل تلك الدولة، تتمتع بخصائص عرقية، دينية أو لغوية مختلفة عن الأغلبية من السكان، يتضامنون مع بعضهم البعض، تدفعهم ولو ضمنيا إرادة مشتركة للبقاء، ويسعون لتحقيق المساواة الفعلية والقانونية مع الأغلب " . (نوي، 2015، صفحة 43،44)

تشترك معظم التعريفات السابقة لمفهوم الأقلية في تصنيفها كجزء من الكل العام، يتميز عن بقية الأجزاء الأخرى المكونة للكل في المواصفات المشتركة، سواء العرقية أو الطائفية، بالإضافة إلى الاتفاق التام حول السعي وراء تحقيق المساواة مع بقية الأجزاء الأخرى والتي تعتبر أكبر حجما منها ما يفسر سيطرتها على المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية في كثير من الحالات.

3.1 مفهوم المساواة المجتمعية.

تعتبر المساواة بمثابة القيمة الأخلاقية السامية داخل المجتمع، فقد عبر عنها مونتيسكيو في كتابه الشهير روح الشرائع بقوله: " ما أدعوه فضيلة في الجمهورية هو حب الوطن، أي حب المساواة، وليس هذا فضيلة خلقية، ولا فضيلة مسيحية، مطلقا، بل فضيلة سياسية " . (مونتيسكيو، 2012، صفحة 36)

وتعد قيمة المساواة بين الأفراد داخل المجتمع مرتكزا جوهريا للمواطنة في الدول الديمقراطية المعاصرة، فمن خلال ترسيخها في مجال الحقوق والواجبات تذوب الفوارق بين أفراد المجتمع، وتغلب مصلحة الوطن فوق كل المصالح الضيقة الأخرى، وهو ما يعني ازدهار المواطنة، كما أن قيمة المساواة كأصل عام يتفرع عنها مجالات عديدة نذكر منها :

- المساواة أمام القانون، وذلك يعني أن جميع المواطنين بصرف النظر عن اختلافاتهم العرقية والطائفية، وغيرها، متساوون أمام قوانين وشرائع الدولة.
- المساواة أمام المرافق العامة، وهو ما يعني أن كافة المواطنين متساوون أمام الخدمات التي تقدمها الدولة كالتعليم والصحة والكهرباء والمياه وغيرها، وأن لا تبني الدولة سياساتها العامة وفق أطر جهوية أو قبلية.
- المساواة أمام المنافع الاجتماعية، فكما للمواطن حقوقا محفوظة عليه واجبات يدفعها للدولة نظير خدمات يتمتع بها كغيره من المواطنين.
- المساواة في تولي الوظائف العامة، فكل مواطن يحق له تولي أي وظيفة، حسب كفاءته ومؤهلاته، وذلك بناء على معايير محددة ومحايدة. (عبود، 2011، صفحة 80)

وهو ما يقودنا إلى الأهمية البالغة للمساواة المجتمعية في تحقيق الأمن القومي للدولة والاستقرار في الأنظمة السياسية المختلفة، خاصة بعد تقوية روح الوطنية لدى الأفراد.

2 . طرح سؤال الهوية وإشكالية المساواة المجتمعية في المنطقة العربية.

لم تطرح مسألة الأقليات في أي حقبة من التاريخ العربي – الإسلامي بالحدة والخطورة التي تطرح بها اليوم. (غليون، 2013، صفحة 23) حيث عرفت المجتمعات العربية منذ القدم التعددية الدينية والأقوامية، ومن ثم المذهبية كنتاج للفرق الإسلامية، وعرفت قبلها أيضا القبلية وأشكالا مختلفة من الانتساب إلى الأطر الإقليمية البدائية كالمناطق الجغرافية أو المدن

وغيرها... لكن المسألة الأساسية في هذا السياق تكمن في الإدارة السياسية لهذا التعدد المجتمعي الذي شهد عبر محطات تاريخية وجوها مختلفة من النزاعات العنيفة أو الباردة . (مسرة، 2013، صفحة 62)

وهو ما يجعل من سؤال الهوية في المنطقة العربية، أحد أبرز الأسئلة تداولا في الساحة السياسية والاجتماعية، وحتى الاقتصادية في كثير من الأحيان، ذلك أن مسألة تسييس الهوية وإدخال الأقليات الطائفية أو العرقية إلى معترك الساحة السياسية يؤدي بالضرورة إلى تصاعد وتيرة الاحتقان بين مختلف الجماعات داخل المجتمع الواحد. وقد يبدو مفيدا في سياق تفسير هذه الظاهرة مراعات جملة الاعتبارات التالية :

- أن ظاهرة تسييس وأدلجة الهويات الجزئية ظاهرة جديدة، رغم قدم هذه الهويات كفضاء سوسيو ثقافي.
- اعتماد هذا التسييس على المكونات التاريخية الثقافية الممتدة في التاريخ القديم، بقيت آثاره واضحة في الانتقال من الدولة في سياقاتها القديمة إلى الدولة الحديثة.
- أن التسييس نفسه، أي القدرة على تحويل الهوية الثقافية إلى حركة احتجاج وانقسام متعدد الأوجه سياسي اجتماعي أيديولوجي، هي سيرورة مديدة ومتعرجة انحسرت ولم تشتد سوى في العقدين الأخيرين من القرن العشرين.
- أن عوامل نجاح هذا التسييس لا ترجع فقط إلى الطابع المركزي للدولة وسياساتها الاحتكارية فقط، بل يتعداه ذلك إلى نشاط وإيديولوجية الإسلام السياسي وشرائح واسعة من المؤسسة الدينية، ورجال الدين، بالإضافة إلى المؤثرات الإقليمية والعالمية كانهيار الاشتراكية وزوال خطابها. (الجبار، 2013، صفحة 25،26)

ولعل السبب الرئيسي وراء عملية التسييس الممنهج للهوية في المجتمعات العربية، يكمن في رغبة السلطة الحاكمة في فرض سطوتها على المجتمع من خلال اللجوء إلى إثارة الفتن العرقية والمذهبية، والاستعداء الديني والعرقي داخل المجتمع، وتحريض مختلف الجماعات على بعضها البعض، أو الاستعانة بجماعات معينة ومنحها الامتيازات والصلاحيات لضرب الجماعات الأخرى... وهذا ما يؤسس لحالة الصراع الدائم بين فئات المجتمع والذي تقوده الفئات المقهورة ضد الفئات القاهرة وبوسائل من العنف والعنف المضاد، فالأولى تكون

مدفوعة بهاجس الانتقام والثأر، والثانية مدفوعة بأوهام الدفاع عن امتيازاتها المختلفة واستمرار سطوتها. (الربيعي، 2007، صفحة 56) وهو ما يقودنا إلى إشكالية المساواة المجتمعية، ودور السلطة الحاكمة في تكريس القيم الفاسدة كالتمييز المجتمعي واللامساواة المجتمعية بين أفراد المجتمع الواحد.

ونستطيع القول أن أبرز أجه التمييز المجتمعي وغياب المساواة المجتمعية تظهر بشكل واضح في المنطقة العربية من خلال السياسات التنموية التي تطلقها مختلف الأنظمة الحاكمة في المنطقة، فتجدها تميل إلى مغازلة جماعات عرقية أو دينية أو طائفية، وتصب كل تركيزها على تنمية المناطق التي تأهلها، على حساب جماعات أخرى تعاني التهميش والفقر، وانعدام أبسط متطلبات العيش الكريم.

إن هذه الحقيقة، تقودنا إلى الحديث عن الأسباب الحقيقية لحالة التخلف التي تشهدها المنطقة العربية، فالفقر واللامساواة جزءان مترابطان من مشكلة واحدة، وهو ما تركز عليه جميع تقارير الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية UNRISD ، فالفقر حسب هذه التقارير مرتبط بأبعاد مختلفة للامساواة كتلك المتعلقة بالدخل والجنس والعرق والموقع، وما يصاحبها من تمييز. (العيسوى، 2014، صفحة 115)

ومن جهة أخرى، فإن مسألة الحكم على نجاح السياسات التنموية في المنطقة العربية يقتضي التركيز على مؤشر المساواة المجتمعية بشكل خاص، وهو ما ذهب إليه جونار ميردال حين قال: " إن النتيجة التي توصلت إليها هي أن اللامساواة واتجاهها العام إلى التزايد يمثلان مركبا من العوائق والعقبات أمام التنمية. لذا هناك حاجة ملحة إلى عكس هذا الاتجاه العام، وتحقيق المزيد من المساواة كشرط للتعجيل بالتنمية وتسريع وتيرتها ". (العيسوى، 2014، صفحة 143) بمعنى يجعل من المساواة المجتمعية ضرورة قيمية وعملية لضمان نجاح التنمية ومختلف السياسات القائمة عليها .

هذا كما لوحظ أيضا أن المجتمعات التي تشاع فيها درجة أعلى من اللامساواة تكون عرضة بدرجة أكبر من غيرها لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتقدم الاضطرابات التي شهدتها بعض الدول العربية منذ أواخر العام 2010 تذكيرا قويا بهذه الحقيقة. (العيسوى، 2014، صفحة 144) فالمشهد التونسي في تلك الثورة الشعبية التي انطلقت من معاقل التمييز

المجتمعي وغياب المساواة التنموية بين الشمال والجنوب خير مثال يمكن الرجوع إليه لتفسير ترابطية المساواة المجتمعية بالاستقرار الاجتماعي والسياسي.

3 . تداعيات غياب المساواة المجتمعية في السياسات التنموية بالمنطقة العربية حالات السودان – العراق.

إن مسألة مطالبة الأقليات في المنطقة العربية بحقوقها، مسألة قديمة تعود جذورها إلى أربعينات القرن الماضي، بدأت بالتزايد التدرجي في أجواء مشحونة بالتوترات الاجتماعية وسط أعمال القمع والاستبداد من قبل بعض الأنظمة الحاكمة، والتي كانت بدورها تخشى تنامي مطالب هذه الأقليات حتى تصل إلى المطالبة بالحكم الذاتي أو الانفصال النهائي، والقراءة المتأنية لهذه المطالب تبين أنها في الحقيقة لم تكن تتعدى سوى حق ممارسة المواطنة المتساوية في الدولة. (العجاتي، الأقليات في المنطقة العربية أزمة تمييز أم أزمة دولة، 2016)

وهناك من يرى في الاعتراف بوجود الأقليات في المنطقة العربية، دليل على الاعتراف بوجود جماعات داخل الجماعة الكبرى لها بالفعل تقاليد متميزة نسبيا، وليس لأحد الحق في مطالبة هذه الجماعات بالتخلي عن هذا التمايز الثقافي، لكن تبدأ المشكلة الحقيقية عندما يصبح لهذا التمايز الثقافي وجود سياسي، وتتعقد المشكلة أكثر عندما تترابط هذه الجماعة وتتحد بقصد الدفاع عن نفسها. (غليون، 2013، صفحة 38،39)

وهنا نصبح أمام صراع أقليات وجماعات متناحرة تسعى إلى فرض هيمنتها على باقي الجماعات الأخرى، هذا الصراع الذي يمهد الطريق أمام تفاقم حدة الأزمة الداخلية ما يمهد الطريق أمام حدوث ما يعرف بالمعضلة الأمنية المجتمعية. خاصة وأن هذه الأخير تنشأ حسب مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية عندما تؤدي جهود إحدى الجماعات لزيادة أمنها المجتمعي وتعزيز هويتها إلى إشاعة الخوف في الجماعات الأخرى، ما يدفعها بدورها إلى زيادة أمنها المجتمعي، وهكذا تستمر الحلقة المفرغة بين الجماعات، حيث تؤدي المساعي إلى زيادة الأمن إلى إنقاصه في النهاية. (قوجيلي، 2014، صفحة 83)

تحدث هذه المعضلة الأمنية بسبب تزايد دافع الأمن لدى جماعة معينة خاصة عندما تكون أقلية لدرجة كبيرة جدا لدرجة تحول سلوكها ليصبح شبه إبادي تجاه الجماعات الأخرى المجاورة لها، والسبب الأساسي للوصول إلى هذه الحالة الخطيرة حسب باري بوسن هو تسييس

الإطار السوسيو تاريخي؛ حيث يعتبر استخدام التاريخ أنجع طريقة متاحة لأي مجموعة من أجل تقييم النتائج الهجومية للجماعات الأخرى في الإحساس بالهوية، حيث أنهم ينطلقون من الكيفية التي تصرفت بها الجماعات الأخرى في المرة الأخيرة، وما إذا كان هناك سجل للأنشطة العسكرية الهجومية من الطرف الآخر؟ ويجد بوسن أن الظروف الكامنة وراء هذا التقييم توحي بأن هذه الجماعات من شأنها اعتبار أن جيرانها خطريين... ويعتبر التماسك في هذه الحالة هو الوسيلة الوحيدة لأي جماعة في سياق التخطيط لمواجهة الخطر القادم من الطرف الآخر. (قوجيلي، 2014، صفحة 84)

إن هذا الوضع الذي يمكن أن يصل إليه أي مجتمع، إذا ما أهمل المساواة المجتمعية ودورها في إذابة كل الفوارق الإثنية والعرقية والطائفية أو تلك الأسئلة المرتبطة بهوية الجماعات المختلفة داخل المجتمع الواحد في سياق الأدوار التقليدية للأنظمة السياسية على غرار الوظيفة التوزيعية أو التنموية، إنما هو حتمية مستقبلية حتى وإن نجحت بعض الدول العربية في تجنبه على المستوى الراهن، في حين فشلت أخرى وتصاعدت حدة هذه المعضلة لتصل للتفكك والانقسام في السودان، والحرب الطائفية في العراق، والصراع القبلي المسلح في ليبيا واليمن.

1.3 حالة السودان (من الصراع المجتمعي إلى الانقسام والتفكك):

ينقسم السودان على مستوى تركيبته الإثنية والعرقية واللغوية إلى 530 قبيلة تختلف أصولها العرقية بين العرب والزنوج، كما تختلف لغاتهم ولهجاتهم المحلية وتنقسم تلك القبائل إلى قبائل منطقة البحر الأحمر وقبائل بني عامر التي تتكلم بلغاتها القديمة المشتقة من الحامية والسامية، كما نجد أيضا قبائل النوبية في شمال وادي النيل وهي تتكلم العربية المختلطة ببقايا اللغة النوبية، أما في وسط البلاد فهناك مجموعة متنوعة من القبائل العربية كالكباش والكواهلة والجعليين والرشايدة، بينما يعرف الجنوب تمركز القبائل الزنجية كالنوير والشيك والكاوك، بالإضافة إلى الدنكا أكبر هذه القبائل في البلاد. (البصراتي، 2017)

شهد السودان منذ القديم العديد من الصراعات القبلية والتي يرجع أهم أسبابها إلى التنافس الشديد بين قبائل المزارعين والرعاة على مصادر المياه والرعي، هذا التنافس الذي ساهم سؤال الهوية في تغذيته لعقود طويلة من الزمن في ظل فشل مشروع الدولة الوطنية خلال مرحلة ما بعد الاستعمار، وهو ما أدى إلى زيادة حدة هذا الصراع في فترات زمنية معينة

وفي أماكن جغرافية دون أخرى، فجنوب السودان وإقليم دارفور يعتبران مركزي الصراع القبلي في السودان.

- ✓ **إقليم دارفور: جدلية الأمن والتنمية!**

تتعد الأسباب وراء نشوب الأزمة الراهنة في إقليم دارفور بالسودان، حيث يذهب الكثير من الباحثين وراء تحميل الحكومات السودانية المتعاقبة المسؤولية الكبيرة في ما وصل إليه حال الإقليم اليوم، فسوء توزيع الثروة، ورفض المشاركة الفعلية للمعارضة، والتمادي في تطبيق سياسات التهميش والقمع، ومصادرة الحريات، وإعطاء الأهمية للأمن على حساب التنمية، كلها أسباب جعلت من سكان الإقليم يشعرون بالتهميش وغياب التنمية، ولعل أهم ما يدعم هذه الطروحات هو تصفية المشاريع التي كانت قائمة في بعض المناطق، مثل مشروع ساق النعام، ومشروع طريق الإنفاق الغربي، حيث صدر قانون في سنة 1995 في شكل مرسوم مؤقت من طرف المجلس الوطني الانتقالي على أن يتم تنفيذه مع حلول مطلع عام 1997، وقد أصبح منسيا لليوم، وهكذا تعاملت الحكومات السودانية مع إقليم دارفور بنوع من التبسيط والإهمال، مما أدى إلى تفاقم الوضع في الإقليم، وتفويت الفرصة على الحكومة لحل الأزمة التي كانت في بداية الأمر مشكلة تتعلق بالتنمية، والمطالبة بالمساواة مع بقية المواطنين في الأقاليم الأخرى خاصة القريبة من المركز . (كمرشو، 2013، صفحة 13)

يتفق الكثير من الباحثين في الشأن السوداني على أن أصل الصراع في البلاد هو صراع حول تقسيم السلطة والثروة رغم أخذه الطابع العرقي في كثير من الأحيان، وأن الحكومة السودانية تتحمل جزءا كبيرا من مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع خاصة مع عدم اهتمامها بتنمية الأقاليم المهمشة، وعدم توزيع السلطة والثروة بشكل عادل، فمشكلة إقليم دارفور لا تتعلق بالإقليم فحسب، بل تشمل كل السودان باعتبار دارفور كانت ولا تزال تسهم في الدخل القومي وتكاليف معيشة السودانيين ككل رغم الضيق والظلم وغياب المساواة التي لحقت بها لعقود طويلة. (موسى، 2012، الصفحات ص–د)

- ✓ **جنوب السودان: بين المساواة المجتمعية والانفصال.**

بعد استقلال السودان برزت عدة مستويات من التناقض بين النخبة الحاكمة على مستوى الحكومة المركزية والمحيط الخارجي، فبينما كان نشوء معظم العوامل الأساسية مرتبط

بالتراث الاستعماري، كانت العوامل الثانوية في المقابل متأصلة في السياسات الخاطئة والمضللة التي تبنتها وطبقتها النخبة السياسية الحاكمة، خاصة إذا علمنا أن هذه الأسباب الثانوية تمثل انعكاسا حقيقيا لوجهة النظر الرسمية في الدولة خاصة فيما يتعلق بنظرتها للجنوب، فعلى الرغم من أن ظهور وإعادة تنشيط الانقسامات والتناقضات العرقية أو الإقليمية المتأصلة في مجتمع الجنوب نفسه، وهو ما يفسر الكثير من هذا السلوك... ومع مجرد اشتعال التناقضات، وما يترتب على ذلك من تحول في موقف الصراع نحو المواجهة المفتوحة، فإن الأسباب الثانوية لطبيعة المخططات السياسية تصبح إلى حد كبير بمثابة القوى الدافعة . (بدال، 2018)

ولمزيد من التوضيح، يمكن تلخيص أهم الأسباب وراء الصراع والأزمة في جنوب السودان إلى أربعة معالم متداخلة :

- التراث الإداري الاستعماري.
- المتنافرات الثقافية بين القلب والمحيط الخارجي؛ العربية والأصولية الإسلامية في مقابل المعتقدات المسيحية والإفريقية القديمة.
- التصنيف الاجتماعي؛ كالطبقة، والمنزلة الاجتماعية والسلطة، ميراث الاستعباد.
- التفاوت الاقتصادي؛ عدم التوازن التنموي والاقتصادي الاجتماعي الإقليمي، وفي مرحلة متقدمة تحول إلى صراع اقتصادي على الموارد الاقتصادية الطبيعية، النفط والماء والأرض. (بدال، 2018)

وفي هذا السياق يكاد يجمع أغلب الباحثين والمفكرين على الدور الكبير الذي لعبه عامل التفاوت الاقتصادي بين المواطنين المقيمين في المركز وبقية المواطنين في المحيط الخارجي، خاصة وأن السياسات التنموية عرفت تركيزا كبيرا على مستوى المركز ، لعدة اعتبارات يأتي أهمها الطبيعة الإثنية والعرقية وحتى الدينية للسكان في هذه المناطق عكس سكان الجنوب الذي يدين أغلبهم بديانات أفريقية قديمة أو بالمسيحية، وينتمي أغلبهم إلى العرق الزنجي.

إن مسألة التمييز المجتمعي في السياسات التنموية في السودان كان لها الأثر البالغ فيما آلت إليه الأمور من صراع مسلح في إقليم دارفور ، وانفصال للجنوب بعد حرب طاحنة دامت لعقود طويلة، فالمجتمعات المتعددة الإثنيات واللغات والطوائف، إنما هي مجتمعات

تكثر فيها الحساسيات والمقارنات بين أوضاع الجماعات الداخلية، ومسألة التنمية فيها، مسألة محورية في سياق ضمان المصالح المختلفة والتوازنات العامة للدولة.

2.3 حالة العراق (صراع الطوائف من أجل الهيمنة والنفوذ).

يتواجد بالعراق العديد من الأقليات العرقية والدينية منذ آلاف السنين، كالكلدانيين السريانيين الآشوريين والأرمن، والصابئة المندائيين والأزيديين والشبك والكرد والفيليين والكاكائيين واليهود، وغيرهم من المكونات القومية والدينية الصغيرة والتي كانت تشكل أغلبية في السابق قبل أن تتحول ولأسباب سياسية مختلفة بعد حدوث تغييرات ديموغرافية وجيوسياسية إلى شعوب وقوميات صغيرة مهددة بالانقراض والتلاشي. (الصنا، 2018)

تعاني هذه الأقليات في العراق على المستوى التنموي من التهميش والتغييب، هذا الوضع الذي يتفاقم في ظل هيمنة الشيعة والسنة على المشهد السياسي باعتبارهما أكبر الطوائف الدينية المسيطرة على صناعة القرار في البلاد، فالتنافس بينهما شكل محور الصراع السياسي في الدولة منذ سقوط النظام السابق، وهو ما أدى إلى إعاقة عمليات إعادة بناء الدولة، وتعميق حالة عدم الاستقرار في البلاد... فتاريخيا، كانت الخلافات حول القضايا السياسية واللاهوتية والعقائدية هي السبب في الانقسام بين السنة والشيعة، غير أن التنافس على السلطة والموارد والمكانة هو الدافع وراء مظاهرها وتجلياتها الحديثة اليوم، وهو ما جعل من فكرة التمثيل الطائفي على العلاقات السياسية بديلا عمليا لفكرة تمثيل المواطنين، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الانقسامات القائمة بدل التخفيف من حدتها. (حسين، 2018)

إن مسألة التنافس على السلطة والموارد والمكانة تقتضي بالضرورة، أن المنتصر في المعركة سيفرض على الجميع منطقه وسياساته، وهو ما جعل من الطائفة الشيعية التي تسيطر على مفاصل الحكم من سقوط النظام السابق تعمل على توجيه سياساتها التنموية نحو مناطقها الجيوسياسية وأقاليمها، في مقابل التهميش الممنهج لبقية الأقليات المكونة للنسيج المجتمعي للعراق.

وفي ظل هذا الوضع، يبقى العراق يعيش في حلقة مفرغة من الصراعات التي تعصف بمشروع بناء الدولة وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، بل إن هذا الوضع يسير بالعراق إلى التفكك والانقسام إلى دويلات عديدة على أسس عرقية ودينية مختلفة.

وقد أكدت كيت غيلمور نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان في مؤتمر صحفي عقدته بجونيف عقب زيارتها للعراق على أهمية أن يتم اتخاذ خطوات ملموسة للتخطيط المرتكز على المساواة، وسيادة القانون، ورؤية إستراتيجية تكسب ثقة جميع الطوائف المختلفة في البلاد، ففي مجمل حديثها عن الأوضاع الاجتماعية والمساواة المجتمعية قالت: " لدى القادة العراقيين، على ما يبدو، ذاكرة طويلة الأمد ولكن لديهم رؤية ضيقة الأفق. إن الخطاب الشائع بين كثير من زعماء العراق يتمحور حول (المظالم مجتمعية)، دون الاعتراف بطبيعة معاناة العراقيين، والفشل في تخطيط مسار للمستقبل الجامع ".. وأكدت أيضا على ضرورة تقيد قادة العراق، على كل المستويات، بالفعل والقول التزاما أكبر بكثير بالسلام والمساواة وسيادة القانون بدلا من سرد المظالم أو الانتقام المدفوع بالطائفية، فهناك غياب مقلق للخطاب السياسي الذي يجمع بين جميع الطوائف المختلفة في العراق، خطاب يشمل جميع الأقليات. (موقع أخبار الأمم المتحدة ، 2018)

4. دور الدولة الأمة في تعزيز المساواة المجتمعية بالمنطقة العربية / دولة المواطنة.

يقول عالم الاجتماع الفرنسي جوروفيتش: " في مجتمع معقد قليل التوحد، ومنقسم بفعل كثرة من السلاسل الترابية وكثرة التجمعات والأنظمة، يصبح الوجود الاجتماعي للوحدات الجماعية وأعضائها، النحن والآخرون مستحيلا دون المعرفة السياسية، ويصبح معرضا للتحول إلى حرب الجميع ضد الجميع ". (نبيه، 2008، صفحة 136) وهو ما يشكل خطرا كبيرا على كيان الدولة ووجودها، وتهديد مقومات استقرارها السياسي والاجتماعي.

إن مسألة الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وبناء الدولة الأمة، لا تستدعي قمع الأقليات والتنكر لتمايزها والعمل على إلغائه، بل تستدعى ضرورة رفع انتماء المواطنين جميعا لوطنهم، وربط ولائهم له دون غيره من الكيانات الأخرى الضيقة، أي ترقية و تعزيز قيم المواطنة من خلال المشاركة العادلة في الخيرات واتخاذ القرارات، وهذا ما ينقل المواطنة من كونها مجرد توافق أو ترتيب سياسي تعكسه نصوص قانونية، لتصبح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات قيمة اجتماعية وأخلاقية وممارسة سلوكية يعبر أدائها من قبل المواطنين عن نضج ثقافي ورقي حضاري وإدراك سياسي حقيقي لفضيلة معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة دون تمييز بينهم بسبب الدين والمذهب والعرق والجنس. (بشير نافع، وآخرون، 2004، صفحة 39،40)

إن هذه المساواة المجتمعية كقيمة ثابتة من قيم المواطنة، تزداد أهميتها أكثر فأكثر في البيئات التي تتضمن تنوعا ثقافيا وتعددا دينيا وعرقيا، فالعودة لتاريخ الفكر السياسي الغربي، تفيدنا في معرفة دور المواطنة كقيمة معيارية ساهمت المساهمة الكبرى في إدارة التنوع العرقي والإثني والديني واللغوي في المجتمعات الغربية. (مباركية، 2013، صفحة 101) ولا يمكن للأنظمة السياسية العربية اليوم، أن تدير هذه الفسيفساء العرقية والإثنية في المنطقة بعيدا عن قيم المواطنة بكل تجلياتها الثقافية والأخلاقية.

ويبدوا جليا أن المنطقة العربية تعرف حالة حادة من التناقض الصارخ بين نصوصها القانونية ودساتيرها المختلفة التي تتغنى بالمواطنة والمساواة المجتمعية، وبين تطبيقاتها على أرض الواقع، فالصراعات العرقية والطائفية اليوم تنخر جسد الدولة، وتنذر بالفشل الذي يلوح في الأفق للعديد من الدول كاليمن وليبيا والسودان والعراق وسوريا، هذه الدول التي عرفت عدم استقرار سياسي واجتماعي، وتعاظم حدة المعضلة الأمنية المجتمعية داخليا، لذلك فالمسألة هنا تتطلب إعادة النظر في وظائف الدولة المتعلقة بتوزيع الثروة والسلطة والاعتماد على المساواة المجتمعية في سياق بناء السياسات التنموية المختلفة.

الخاتمة:

إن الاعتماد على سؤال الهوية في سياق بناء السياسات التنموية في المنطقة العربية، ساهم ولعقود طويلة من عمر الدولة الوطنية في بروز العديد من الإشكاليات المرتبطة بالتنمية غير المتوازنة ما أدى إلى فشل المشروع التنموي الكثير من الدول التي لا زالت تعاني من ضعف معدلات النمو وتفاقم الأوضاع المعيشية المزرية وارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى أكثر خطورة تتعلق باستقرار الدولة وأمنها القومي، خاصة مع ارتفاع حدة النزاعات الداخلية بين مختلف المكونات المجتمعية التي يساهم غياب المساواة المجتمعية في تأجيجها، وهو ما رأيناه في الكثير من الحالات على غرار السودان الذي دفعته الحروب الأهلية الداخلية إلى التفكك والانقسام بعد فشل مشروع الدولة في المساواة التنموية بين جميع أقاليمه المختلفة والمتنوعة عرقيا وقبليا، بالإضافة إلى العراق الذي تعاني فيه الأقليات الصغيرة من التهميش والفقر، وغياب المساواة مع بقية الطوائف الأخرى ذات النفوذ الواسع على غرار الشيعة.

وبناء على ذلك، فإن تجاوز هذه الحالة التي تعاني منها المجتمعات في المنطقة العربية يتطلب جملة من الإجراءات، ومنها :

- ضرورة تبني الدولة لسياسات تنموية متوازنة تراعي جميع مكونات المجتمع من أقليات وجماعات مختلفة.
- الرفع من قيم المواطنة داخل المجتمع من خلال العمل على المساواة التامة بين جميع المواطنين بغض النظر عن أعراقهم أو أديانهم أو لغاتهم أو طوائفهم أو قبائلهم.
- رفع الشعور لدى المواطنين بالانتماء للوطن وما يترتب على ذلك من تغيير في ولاءاتهم.
- محاربة كل أشكال التمييز بين المواطنين، وإتاحة الفرصة للجميع من أجل المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بناء الوطن.
- الاهتمام بالأقاليم البعيدة عن المركز ، والتي تعاني في جميع الدول العربية من ضعف التنمية بها وانعدام مقومات العيش الكريم.
- العمل على مساعدة الأقليات ومراكز تواجدهم الجغرافية في تحسين ظروفهم الاجتماعية.

قائمة المراجع:

ابراهيم العيسوى. (2014). *العدالة الإجتماعية والنماذج التنموية: مع إهتمام خاص بمصر وثروتها*. بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

أحمد محمد وهبان. (2014). *الصراعات العرقية والإستقرار السياسي في العالم العربي*. الرياض : الجمعية السعودية للعلوم السياسية .

العجاتي, م .(19 02 ,2016) .*الأقليات في المنطقة العربية أزمة تمييز أم أزمة دولة* Récupéré sur . http://www.arab-reform.net/ar/

الهاشمي كمرشو. (2013). سلطات مجلس الأمن في الإحالة على المحكمة الجنائية الدولية: دراسة قانونية لإقليم دارفور السوداني. *رسالة ماجستير غير منشورة* . كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة : الجزائر .

أنطوان الصنا. (29 03, 2018). *حقوق الأقليات في العراق*. تم الاسترداد من الجمعية العراقية لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية : http://www.ihrsusa.net/details-185.html

أنطوان مسرة. (2013). *ما معنى الطائفية وكيف ندرسها اليوم؟* بيروت : مركز الوحدة العربية .

برهان غليون. (2013). *المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات* . بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

بشير نافع، وآخرون. (2004). *المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية* . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

بيكو باريك. (2013). *سياسات جديدة للهوية: المبادئ الأساسية لعالم يتسم بالإعتماد المتبادل*. القاهرة : المركز القومي للترجمة .

حارث حسين. (29 03, 2018). *الأزمة الطائفية في العراق... إرث من الإقصاء*. تم الاسترداد من مركز كارنيغي للشرق الأوسط :

lang=ar&https://carnegieendowment.org/sada/?fa=55405

حسان بن نوي. (2015). *تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط*. الاسكندرية : دار الوفاء القانونية .

رافائيل بدال. (28 03, 2018). *الصراع في جنوب السودان* . تم الاسترداد من معهد الجزيرة للإعلام :

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/83d8cc45-94dd-4fb3-b80c-cd17f5b820a2

سيد أحمد قوجيلي. (2014). *الدراسات الأمنية النقدية: مقاربة جديدة لإعادة تعريف الأمن* . الأردن : المركز العلمي للدراسات السياسية .

شارل مونتيسكيو. (2012). *روح الشرائع* . القاهرة : كلمات عربية للترجمة والنشر .

صاحب الربيعي. (2007). *سلطة الاستبداد والمجتمع المقهور*. دمشق: صفحات للدراسات والنشر.

ضحاوي آدم أحمد موسى. (2012). التنمية غير المتوازنة وأثرها على الأمن القومي السوداني. *رسالة جامعية*. جامعة الزعيم الأزهري، السودان.

عبد الله بن سعيد بن محمد أل عبود. (2011). *قيم المواطنة لدى الشباب واسهامها في تعزيز الأمن الوقائي* . الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

علي الزعبي. (2015). *السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في الوطن العربي*. الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية .

فالح عبد الجبار. (2013). *المشكلة الطائفية في الوطن العربي*. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

محمد العجاتي. (2015). *المواطنة والمكونات المجتمعية في الوطن العربي عقب الثورات العربية ... استكمال البنية أم تغيير في المسار؟* منتدى البدائل العربي للدراسات .

محمد نور البصراتي. (02 01, 2017). *جنوب السودان: جذور المشكلة، وتداعيات الإنفصال*. تم الاسترداد من المركز الديمقراطي العربي: http://democraticac.de/?p=41939

منير مباركية. (2013). *مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر*. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

موقع أخبار الأمم المتحدة . (29 03, 2018). تم الاسترداد من https://news.un.org/ar/story/2016/04/24961

نسرين عبد الحميد نبيه. (2008). *مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق* . الاسكندرية : مركز الاسكندرية للكتاب .